



Distr.: General
13 March 2013

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة الرابعة والعشرون

نيروبي، ١٥ - ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،
بما في ذلك مسائل التنسيق

أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إضافة

التنفيذ المنسق للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات الأساسية
والمبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

أعدَّ هذا التقرير ليقدم عرضاً عاماً للأنشطة المضطلع بها لدعم التنفيذ المنسق لمجموعتين من المبادئ التوجيهية تتعلقان باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وبحصول الجميع على الخدمات الأساسية، وفق ما طلبه مجلس الإدارة في قراره ١٢/٢٣.

وبعد المعلومات الأساسية والمقدمة التي ترد في الفرع الأول، يبرز الفرع الثاني من التقرير الأنشطة التي نفذها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) لدعم البلدان الراغبة في تكييف مجموعتي المبادئ التوجيهية التقنية مع سياقها الوطني. ويقدم الفرع الثالث معلومات عن تعزيز القدرات المالية والبشرية لموئل الأمم المتحدة، أما الفرع الرابع فيعرض الشراكات مع السلطات المحلية ورباطاتها الدولية، ويرد في الفرع الخامس الأساس المنطقي لوضع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي باعتبارها مكملات للمبادئ التوجيهية الحالية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وبشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية. وأخيراً يعرض الفرع السادس الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك فيما يخص إعداد مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي.

أولاً - معلومات أساسية ومقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير استجابةً للمقرر ١٢/٢٣ الذي اعتمده مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ والذي طلب فيه إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة أن يقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين عن التقدم المحرز على صعيد التنفيذ المنسق لمجموعي المبادئ التوجيهية وللقرار ١٢/٢٣.
- ٢ - وقد وافق مجلس الإدارة في القرار ٨/٢٢ على المبادئ التوجيهية المتعلقة بحصول الجميع على الخدمات الأساسية وأقر باتساقها وتكاملها مع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية المعتمدة في القرار ٣/٢١ بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وفي القرار ٨/٢٢ طلب مجلس الإدارة أيضاً إلى موئل الأمم المتحدة أن يطور أدوات تدريبية وأن يساعد الحكومات الراغبة على تكييف المبادئ التوجيهية مع سياقاتها الوطنية. وفي القرار ١٢/٢٣ دعا مجلس الإدارة موئل الأمم المتحدة إلى (أ) أن يركز على نحو خاص، في جميع برامجها المتعلقة باللامركزية والحصول على الخدمات الأساسية، على تعزيز المبادلات على المستوى الوطني والإقليمي المتعلقة بتنفيذ مجموعتي المبادئ التوجيهية، (ب) أن ينشئ شراكات معززة مع السلطات المحلية ورابطاتها الوطنية من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية وتبادل أفضل الممارسات، (ج) أن يعزز القدرات البشرية والمالية المكرسة لتيسير تطوير واختبار وسائل متعددة القطاعات ومتعددة أصحاب المصلحة لتطبيق مجموعتي المبادئ التوجيهية.

ثانياً - تنفيذ المبادئ التوجيهية

- ٣ - على المستوى العالمي أُعدَّ، عبر عملية تشاورية مكثفة، دليل لتوجيه عملية التكييف/التنفيذ على المستوى الوطني. ويبرز الدليل الأساس المنطقي ونتائج إجراء تكييف منسق لمجموعي المبادئ التوجيهية، ويشير إلى المبادئ الرئيسية المضمنة في المبادئ التوجيهية وأخيراً يوصي باتباع أسلوب منهجي لإجراء العملية. وقد تمت الموافقة على نسخة منقحة من الدليل في الاجتماع الثاني للشركاء الدوليين لموئل الأمم المتحدة الذي عقد في نابولي بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بالاقتراع مع الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي. ويشدد الدليل المنقح على أهمية استعراض وتعزيز الأطر الوطنية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي والتنسيق المتعدد المستويات للخدمات.
- ٤ - وعلى المستوى الإقليمي كان موضوع الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الإسكان والتنمية الحضرية الذي عقد في نيروبي عام ٢٠١٢ هو "التخطيط الإقليمي وحصول الجميع على الخدمات الأساسية" مع موضوع فرعي بشأن "آثار تغير المناخ". وقد أكمل ١٣ بلداً استبياناً استُلهِم من وحي المبادئ التوجيهية. وقد اتُّفق على ضرورة تعزيز التعاون بين المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الإسكان والتنمية الحضرية والمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن اللامركزية. ووافق مكتب المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الإسكان والتنمية الحضرية أيضاً على تنفيذ مجموعتي المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة باللامركزية وحصول الجميع على الخدمات الأساسية في الفترة المتبقية حتى انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر وما بعدها. وفي آسيا جرى تقديم عرض لاستراتيجية تنفيذ المبادئ التوجيهية في فيانتيان خلال الاجتماع الإقليمي الفرعي بشأن الحوكمة الحضرية وفي حدث جانبي مخصص خلال المنتدى الحضري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠١١. واستناداً إلى نموذج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واعتماداً على فرص التمويل فإن مبادرة القسم الثاني للمياه والصرف الصحي في منطقة الميكونج يمكن أن تشكل أداة جيدة لدعم عملية

التكليف في البلدان المشاركة نظراً لكونها تُكْمَل الأنشطة الجارية من خلال توفير إطار سياساتي أوسع نطاقاً. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جرى، عقب المؤتمر الإيبيري - الأمريكي بشأن اللامركزية وتمكين السلطات المحلية الذي عقد في كيتو عام ٢٠٠٨، وضع سلسلة من المشاريع للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ بدعم مالي من الحكومة الإسبانية، وذلك بهدف دعم عمليات تحقيق اللامركزية الجارية والتركيز على التأثير الواقع على الحضرة المستدامة وتقديم الخدمات العامة المحلية الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على التخطيط الحضري. وعلى نحو خاص وتحت قيادة الأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية دعمت سلسلة المشاريع المعنونة "تحديد أفضل الممارسات والسياسات والتشريعات التابعة على صعيد تقديم الخدمات الحضرية الأساسية على المستوى المحلي - المرحلتان الأولى والثانية" (٢٠١٠-٢٠١٣) تشكيل فريق وزاري دائم يتولى مسؤولية الحكم المحلي على المستوى الإيبيري - الأمريكي بهدف إدراج أهمية تمكين الحكومات المحلية، من أجل تقديم خدمات أساسية أفضل والتخطيط الحضري المستدام، في جدول الأعمال السياسي ونشر المبادئ التوجيهية بوصفها وثائق مرجعية للمناقشات. وعقد الاجتماع الثاني للفريق في مدريد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في إطار المنتدى الإيبيري - الأمريكي للحكومات المحلية بمشاركة ممثلين من الإكوادور وبنما وأوروغواي وإسبانيا.

٥ - وعلى المستوى الوطني نجح برنامج الدعم من الجهات المانحة المتعددة الذي أجازه الشركاء الدوليون لموئل الأمم المتحدة بقيادة فرنسا في باريس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في تعبئة الموارد لعملية التكليف في ١٣ بلداً رائداً بحزمة مالية قدرها ٥٠.٠٠٠ يورو لكل بلد. وحتى اليوم جرى تعبئة الموارد من فرنسا ولصالح، بنن وبوركينا فاسو وجزر القمر وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال وتوغو. وتسمح المرحلة الثالثة من الاتفاق بين المفوضية الأوروبية/مجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ وموئل الأمم المتحدة بشأن البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، أيضاً بتقديم الدعم لستة بلدان أكملت المرحلة الثانية من البرنامج. وقد خصصت شركة فيوليا البيئية موارد لبلد واحد لم يحدد بعد. وقد قُدِّم استعراض للعملية الجارية من جانب موئل الأمم المتحدة وبلدان رائدة في الاجتماع الثاني للشركاء الدوليين الذي عقد في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في نابولي.

٦ - وفي بوركينا فاسو عقدت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والأمن مشاورات مكثفة مع الرابطة الوطنية للسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين وقادت عملية إعداد المبادئ التوجيهية الوطنية مع خطة عمل لتنفيذها من خلال إصلاحات سياسية وبناء قدرات واستراتيجيات لتعبئة الموارد. وفي السنغال أجريت عملية التكليف تحت قيادة وزارة التنمية الإقليمية والسلطات المحلية بمشاركة كاملة من رابطات السلطات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن المنتظر أن تصب خطة العمل الرامية لتنفيذ المبادئ التوجيهية في الخطوة الثالثة من اللامركزية التي أطلقتها الحكومة. وقد دعمت منظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث (ENDA Tiers Monde) العمليات في بوركينا فاسو والسنغال. وفي كلا البلدين الذين أكملت فيهما عملية تكليف المبادئ التوجيهية، تم تحديد تعزيز التخطيط الإقليمي المتعدد المستويات والحكومة بوصفه مسألة هامة لمعالجة الطبيعة غير المترابطة للخدمات الأساسية. ولكن رغم التعديل الذي أدخل على الدليل لتوجيه عملية التكليف فإن المبادئ التوجيهية لا تتسم بالوضوح الكافي بشأن هذا الموضوع من أجل وضع توصيات واضحة لتعزيز نظام تخطيط حضري وإقليمي متعدد المستويات. وفي كلا البلدين أُجري استعراض سياساتي وتشغيلي مطول أفضى إلى توصيات واضحة لتعزيز الإطار المؤسسي والتشغيلي للامركزية ولتطوير قدرات السلطات المحلية لكي تقود وتدير تطوير الخدمات الأساسية.

٧ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شرعت وزارة الأشغال العامة والنقل في حوارات وطنية وإقليمية لاستعراض الوضع وتحديد العناصر الملائمة للمبادئ التوجيهية الدولية بهدف صياغة مبادئ توجيهية وطنية وخطة عمل ذات صلة. وفي جزر القمر أطلقت وزارة الإدارة الإقليمية والهياكل الأساسية والتخطيط الحضري والإسكان عملية التكييف واعتبرتها فرصة لتنفيذ الخطوات الأولى للامركزية بدعم من مركز (Institut de la Gestion Délégée) الفرنسي. وتحت عنوان هذا "العمل الرباعي" وضعت توغو إطاراً وطنياً ومحلياً لتعزيز الحوارات الإقليمية بين أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تقديم الخدمات الأساسية بدعم من المعهد المذكور، وذلك باستخدام عملية تكييف المبادئ التوجيهية لتعزيز الإطار التنظيمي ذي الصلة في سياق اللامركزية السياسية الجارية. وسُجرت هذه العملية في بنن عام ٢٠١٣ تحت قيادة وزارة اللامركزية والحكم المحلي والإدارة الإقليمية.

٨ - وفي سعي البلدان للحصول على تمويل عبر الاتفاق بين المفوضية الأوروبية/مجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ وموئل الأمم المتحدة بشأن البرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، شرعت ملاوي بالفعل في أنشطة لعملية التكييف بينما أكدت كل من الرأس الأخضر وأوغندا رغبتها في تنفيذ المبادرة في عام ٢٠١٣. وهناك دعم متاح لثلاثة بلدان إضافية من أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ سيتم تحديدها من بين البلدان التي أكملت المرحلة الثانية من البرنامج.

٩ - وشكل نشر محتوى المبادئ التوجيهية جزءاً من معظم الأنشطة التي وُضعت تحت إطار المشاريع الإقليمية المتعلقة باللامركزية وأفضل الممارسات في أمريكا اللاتينية التي تمولها الحكومة الإسبانية. وقد نُفذت هذه الأنشطة، التي شُرع فيها عام ٢٠٠٩، في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والإكوادور في عام ٢٠١١ وفي كولومبيا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك في عام ٢٠١٢.

ثالثاً - تعزيز القدرات البشرية والمالية لموئل الأمم المتحدة

١٠ - وبعد الإصلاحات التنظيمية التي أجريت مؤخراً في موئل الأمم المتحدة وتنتج عنها تحويل فرع المياه والمرافق الصحية والهياكل الأساسية إلى فرع الخدمات الحضرية الأساسية، يجري توسيع نطاق الصندوق الاستئماني للمياه والمرافق الصحية ليصبح صندوقاً استئمانيّاً للخدمات الحضرية الأساسية بهدف تأمين وتجميع تمويل من جهات مانحة متعددة وبالمقابل دعم تنفيذ الخدمات الحضرية الأساسية المستدامة. ومن خلال إدراج عناصر التنقل الحضري والطاقة وإدارة النفايات جنباً إلى جنب مع المياه والمرافق الصحية سيتمكن الصندوق الاستئماني للخدمات الحضرية الأساسية من التركيز المتكامل على الخدمات الحضرية الأساسية مع ضمان تنفيذ مجموعة متوازنة من الأنشطة في مجال التنقل الحضري والطاقة إلى جانب المياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات الحضرية. وتحت البرنامج الفرعي ٤ (الخدمات الحضرية الأساسية) لبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ أدمج موئل الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بمحصول الجميع على الخدمات الأساسية، في برنامج عمله. ويقدم الموئل في الوقت الحالي الدعم لما يزيد عن ٢٠٠ سلطة محلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من أجل اعتماد المبادئ التوجيهية وتنفيذها.

١١ - إضافةً إلى ذلك، أدت الإصلاحات إلى إنشاء وحدة مخصصة للحكم المحلي واللامركزية داخل فرع التشريعات الحضرية والأراضي والحوكمة. وشرعت هذه الوحدة في إشراك شركاء جدد لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية من خلال جلسة خاصة في الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي عام ٢٠١٢. ومن خلال إنشاء الوحدة والفرع الجديدين فإن المبادئ التوجيهية يجري استخدامها على نحو مطرد

لإثراء المبادرات في مجال الأراضي (عبر وحدة الأراضي والشبكة العالمية لأدوات الأراضي) كما يجري إدماجها على نحو أوثق مع العمل الناشئ لموئل الأمم المتحدة في مجال التشريعات الحضرية. وتحت البرنامج الفرعي ١ (التشريعات والأراضي والحوكمة الحضرية) من برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تم إدماج الدعم المقدم لتكثيف المبادئ التوجيهية في برنامج العمل والأنشطة المتوقعة.

رابعاً - الشراكة مع السلطات المحلية ورباطاتها الدولية

١٢ - شاركت الرابطة الوطنية للسلطات المحلية بشكل كامل في عملية تكثيف المبادئ التوجيهية الدولية في بوركينا فاسو والسنغال. وبينما أجرت الوزارات المسؤولة عن اللامركزية العملية التشاورية وأنتجت المبادئ التوجيهية المكيفة وخطة العمل، تلقت رابطة السلطات المحلية منحةً منفصلة لتيسير مشاركتها في العملية وتقديم مدخلات بشأن الأوضاع المحلية فيما يتعلق باللامركزية الفعالة ودور السلطات المحلية في توفير الخدمات الأساسية. علاوةً على ذلك، تم تطوير شراكة مع الشبكة العالمية للمدن والحكومات المحلية والإقليمية، والمدن المتحدة والحكومات المحلية، لدعم مشاركة الرابطة الوطنية للسلطات المحلية في عمليات التكثيف الوطنية وتقييم نتائج تنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية بهدف إثراء الفصل الإقليمي الأفريقي في التقرير الثالث للمرصود العالمي للديمقراطية المحلية واللامركزية عن دور السلطات المحلية في تقديم الخدمات. وشارك موئل الأمم المتحدة أيضاً في اجتماعات اللجنة التوجيهية المتعددة الشركاء التي أنشئت لتوجيه عملية إعداد التقرير الثالث للمرصود العالمي الذي من المقرر أن يصدر للمؤتمر العالمي الرابع للمدن المتحدة والحكومات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في الرباط.

١٣ - وفي أمريكا اللاتينية أنشئ تعاون مع جميع الرابطة الوطنية للبلديات في البلدان التي طُورت فيها أنشطة النشر (دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وجامايكا والمكسيك). وحظيت هذه العملية بدعم اتحاد مدن أمريكا اللاتينية وبلديات ورباطات الحكومات المحلية والاتحاد الإسباني للبلديات والأقاليم بوصفهم شركاء رئيسيين من أجل ضمان الدعم التقني والسياسي. وبالإشتراك مع هؤلاء الشركاء قدم موئل الأمم المتحدة أيضاً الدعم للمنتدى الإيبيري - الأمريكي للحكومات المحلية الذي عقد في مدريد خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث استخدمت المبادئ التوجيهية كوثيقة مرجعية في مناقشات المنتدى. وإضافةً إلى ذلك وبعد الشراكة التي أنشئت مع المدن المتحدة والحكومات المحلية فإن النتائج التي أفرزتها الأنشطة فيما يتعلق باللامركزية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعمل كمساهمة في فصل أمريكا اللاتينية في التقرير الثالث للمرصود العالمي.

خامساً - الأساس المنطقي لوضع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري

١٤ - أفضى إعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٦ إلى ميثاق جديد للتخطيط الحضري يستند إلى المبادئ التالية: (أ) تعزيز التنمية المستدامة؛ (ب) تحقيق التخطيط المتكامل؛ (ج) إدماج الخطط مع الميزانيات؛ (د) التخطيط مع الشركاء وأصحاب المصلحة؛ (هـ) تحقيق مبدأ التفريع؛ (و) تعزيز استجابة السوق؛ (ز) ضمان الحصول على الأراضي؛ (ح) تطوير أدوات تخطيط ملائمة؛ (ط) الانخياز إلى الفقراء والشمول؛ (ي) الإقرار بالتنوع الثقافي. وقد حدد التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية (٢٠٠٩)، تخطيط المدن/المستدامة، نُهج عملية جديدة للتخطيط والتصميم الحضريين تتمتع بالمميزات المشتركة التالية: استراتيجية مرنة وعملية المنحى ومدفوعة من أصحاب المصلحة. بيد أن هذه الابتكارات تنزع في الغالب

إلى الوجود خارج نظم التخطيط المؤسسي كما أن مثل هذه المنهجيات الجديدة يجب أن تُدمج بشكل أفضل ضمن الأطر الحضرية القانونية.

١٥ - إضافةً إلى ذلك فإن التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية التي تقف في طريق عملية الحضرة الحالية تتطلب تجديد الجهود العالمية لتزويد حكومات المدن والحكومات الإقليمية والوطنية بمجموعة من النهج والمبادئ التوجيهية والأدوات المجرية لدعم إدارة النمو وتحقيق المساواة والكفاءة المعززة في المدن والمناطق من خلال التخطيط على مختلف المستويات.

١٦ - وفي اجتماع فريق الاتصال الذي نظمه موئل الأمم المتحدة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في نابولي بالاقتران مع الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي ناقش أكثر من ٦٠ ممثلاً للحكومات الوطنية والمحلية والرباطات والسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجامعات، الأهداف المحتملة والأساس المنطقي والنهج والنسق والعملية التحضيرية لمجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي. ورحب المشاركون بفكرة إعداد مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الدولية لتكميل المبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة باللامركزية والحصول على الخدمات الأساسية، مشددين على أهمية إطلاق هذه العملية تحت قيادة موئل الأمم المتحدة بالتشاور الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة ومؤكدين التزامهم بدعم المبادرة.

١٧ - وسيكون الهدف العام لمجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي هو التوصية بمجموعة من السياسات الوطنية والإقليمية والسياسات المتعلقة بالمدن للوصول إلى مدن وأقاليم أكثر تركيزاً وتميزاً بالشمول الاجتماعي وأفضل تكاملاً وترابطاً تدعم التنمية الحضرية المستدامة وتكون مقاومة للتغير المناخي. وتهدف المبادئ التوجيهية الدولية إلى: (أ) استيعاب المبادئ العامة من الممارسات الوطنية والمحلية لدعم تنوع الأدوات والنهج التي كُتبت على مختلف السياقات والمستويات؛ (ب) وضع إطار مرجعي قابل للتطبيق العام للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية؛ (ج) استكمال المبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وبحصول الجميع على الخدمات الأساسية مع نهج مترابطة شاملة لكل القطاعات ومتعددة المستويات؛ (د) إثارة مسائل التخطيط الحضري والإقليمي في جدول الأعمال ذي الأولوية للحكومات المركزية والمحلية؛ (هـ) بناء القدرات على المستوى العالمي والوطني والمحلي؛ (و) القيام بدور مساعد لتعزيز الشراكات القائمة وإنشاء شراكات أخرى استراتيجية ضمن منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والمؤسسات العلمية والمؤسسات المالية التي تتمتع بالولاية والموارد والقدرات والخبرات اللازمة للعمل تحت مظلة المبادئ التوجيهية الدولية.

١٨ - وستكون العملية التحضيرية مهمة بغرض بناء توافق الآراء والإرادة السياسية للحكومات ومختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ المبادئ التوجيهية في المستقبل على المستويين الوطني والمحلي من خلال عمليات التكيف الملائمة. ويجب أن تستفيد المبادئ التوجيهية القادمة من الرؤية الجديدة لجدول أعمال التنمية الحضرية الذي وافقت عليه لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة. وسيكون مجلس الإدارة هو المنتدى الملائم لمنح موئل الأمم المتحدة الولاية لتوسيع نطاق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي والموافقة على المبادئ التي يتعين اتباعها في العملية التحضيرية واعتماد المبادئ التوجيهية.

١٩ - ويجب أن تتسم العملية بأكبر قدر ممكن من الشمول وأن تعيى خبرات قوية من الدول الأعضاء، مع إيجاد توازن إقليمي ملائم، وكذلك خبرات من ممثلين لجميع فئات أصحاب المصلحة، بما في ذلك رابطات الحكومات المحلية والمناطق والرابطات المهنية التي ستدعى لأداء دور رئيسي. وستشكل الاجتماعات التي هي بالفعل جزء من برنامج عمل موئل الأمم المتحدة جزءاً من مجموعة من الاجتماعات الإقليمية والعالمية التي ستناقش فيها المبادئ التوجيهية. وستنظّم كذلك مشاورات خاصة ورسمية مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأخيراً، يجب أن تكون العملية التحضيرية منسقة على نحو وثيق مع التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان والحضرنة المستدامة (الموئل الثالث).

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٢٠ - يمثل التكيف المنسق لمجموعي المبادئ التوجيهية مع السياقات الوطنية أداة مهمة لـ:

- (أ) اللامركزية الفعالة وأدوات الحوكمة المتعددة المستويات لسياسات كل قطاع ذي صلة بالخدمات الأساسية من خلال تقييم الثغرات بين الوضع على الصعيد الوطني والمبادئ التوجيهية؛
- (ب) الشروع في استعراض الأدوات المترابطة الشاملة لكل القطاعات ذات الصلة بالتخطيط الحضري والإقليمي المتعدد المستويات والنظم المالية للمشاريع المحلية والحوكمة الإقليمية والدعم التقني للحكومات المحلية ونظم الرصد/التقييم والرقابة؛
- (ج) سياسات وأدوات محددة للأقاليم التي تتسم بدرجة أقل من الحصول على الخدمات الأساسية مقارنةً بمتوسط الوضع على الصعيد الوطني، خصوصاً الامتدادات حول المناطق الحضرية والأحياء الفقيرة والمجتمعات المحلية الريفية المعزولة.

٢١ - ويمكن لعملية الصياغة والنتائج الأولية لتنفيذ مجموعتي المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية والحصول على الخدمات الأساسية أن توفر عناصر منهجية وسياسية وموضوعية وعملية لوضع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الدولية تركز على التخطيط الحضري والإقليمي، الذي من شأنه أن يكمل التوصيات المتعلقة باللامركزية، وتنظم حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٢٢ - ووفقاً لذلك فقد يرغب مجلس الإدارة في أن يوصي جميع الحكومات بأن تواصل تكثيف جهودها من أجل التنفيذ المنسق لمجموعي المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وبحصول الجميع على الخدمات الأساسية، بما في ذلك تنفيذ أدوات تخطيط إنمائي استراتيجي متعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة على مختلف المستويات الإقليمية، مع التركيز على المستوطنات الفقيرة والمهمشة، مع توصية الحكومات باستعراض الأطر الإدارية بين المستويات لتفادي تداخل الولايات وتحسين الآليات المالية لضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٢٣ - علاوةً على ذلك فقد يطلب مجلس الإدارة إلى موئل الأمم المتحدة أن يواصل تكثيف أنشطته في مجال الدعوة والدعم والرصد لتنفيذ مجموعتي المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية وبحصول الجميع على الخدمات الأساسية.

٢٤ - وأحد المجالات المحددة التي يتعين أخذها في الاعتبار، لتقسيم الدعم لها في المستقبل من أجل التنفيذ، هو التركيز بشكل أكبر على الأبعاد التقنية للحوكمة المتعددة المستويات. إن تعزيز تنسيق وتخصيص

الموارد والقدرات عبر مختلف مستويات الحوكمة، من السلطات الإقليمية إلى البلديات المحلية والعكس، ضروري لدعم عمليات تحقيق اللامركزية وتقديم الخدمات. ولا يمكن للمستويات الأدنى من الحكم أن تلي بصورة فعالة الاحتياجات المحلية بدون التخصيص والتوزيع الجيد والمتوازن للأموال والقدرات. وينطوي نهج الحوكمة المتعدد المستويات أيضاً على نفوذ يأتي في الاتجاه الآخر من جانب الحكومات المحلية التي يمكنها أن توفر معارف كبيرة للمستويات الأعلى من الحكم من خلال قريتها من التحديات المحلية والاستجابة. ويصبح التعاون بين المستويات العليا والدنيا من الحكومات في كلا الاتجاهين ضرورياً لتجنب حدوث الثغرات المعرفية والتداخل. ولذلك قد يطلب مجلس الإدارة إلى موئل الأمم المتحدة أن يواصل تكثيف دعمه للأدوات المتعددة التي من شأنها أن تدعم التنسيق الفعال للحكومة المتعددة المستويات بهدف دعم اللامركزية وتقديم الخدمات، ويشمل ذلك دون حصر، الاتفاقيات المشتركة في مجال الطاقة، واللجان المنفصلة، والمجالس أو الهيئات الإقليمية، والانضمام، والتقاسم على أساس الضرائب، والحكومات المتروبولية، والمنح القابلة لإعادة التوزيع، وآليات التعاون غير الرسمية.

٢٥ - وأخيراً قد يرغب مجلس الإدارة في أن يطلب إلى موئل الأمم المتحدة، في حدود خطته المؤسسية الاستراتيجية المتوسطة المدى المجازة وبالتشاور عن كتب مع الحكومات الوطنية والرابطات الدولية للسلطات المحلية، بما في ذلك المدن المتحدة والحكومات المحلية وجميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والوكالات الإنمائية وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، أن يصوغ مجموعة تكملية من المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالتخطيط الحضري والإقليمي، استناداً إلى منظور التخطيط الحضري الذي تمت الموافقة عليه بالفعل والذي أدرجته الدول الأعضاء في الخطة الاستراتيجية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وأن يقدم هذه المجموعة إلى الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة.